قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا ثم من
جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا فيه
لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف
اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها
لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف ولتجرى فيه ايضا قال وكلا
الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب
ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة
حسا على الاضافة والاضافة انما اتت في الظاهر بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب
اللام فكيف يحسن حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه
على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف
بالاضافة لانه محمول على ما حصل فيه التخفيف ومشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر
فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في
باب الصفة المشبهة ولو نصب لكان مثله فتوطية للجر وذلك انهم ارادوا الاضافة في
الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام
في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف هو اليه واللام
بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده ... والاولى ان نقول تقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير
كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير
فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا ولاما قصد واجعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة
اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من
الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انه في قولك زيد ضارب
غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يتبعون في الاضافة اللفظية حال
الاضافة المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء
لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة
المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه فتبين من هذا التطويل
ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب
الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه
في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع لتصحيح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب

وليس للفراء ان يقول فلنشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا
للفظية مجراه مجرى المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لا يجوز ذلك في
اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى
المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد مشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف
اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل
عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم
ان تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد
وضارب رجل فيحصل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام
فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه في الحسن
وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد
قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز ذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء
عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء
عليه منتقض من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم كما
في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخوات
تنوينا او نونا وهما يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم
يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا
الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف بلا تخفيف لانهما
باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء
ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة
في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد
فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة
الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من
باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول
مجردا عن اللام المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما
اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون
كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه معمول ظاهر او مضمر
فالظاهر ان ولي المجرد جازت اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام
جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف
النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول معرفا باللام نحو
الضارب الرجل والضاربا الرجل والضوارب الرجل لمشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا

Copyright King Saud University